

Distr.: General
23 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير التالية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر:

(أ) التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)؛

(ب) التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582)؛

(ج) تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، (A/63/5) (المجلد الخامس)؛

(د) تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/327).

واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقارير المشار إليها أعلاه، مع المدير التنفيذي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وممثلين آخرين للأمين العام، وكذلك مع



أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية. وزارت اللجنة أيضا مختلف مواقع المشروع. ولاحظت اللجنة قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإعداد مراجعة شاملة للمخطط العام.

٢ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر وقررت ألا يتجاوز إجمالي ميزانية المشروع ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار. ووافقت الجمعية لاحقا في قرارها ٨٧/٦٢ على اقتراح الأمين العام اتباع استراتيجية معجلة تفضي إلى الانتهاء من المشروع بحلول عام ٢٠١٣. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أبرمت المنظمة عقدا لإدارة مرحلة ما قبل التشييد مع شركة سكانسكا بيلدينغ يو إس إيه (المشار إليها فيما بعد بعبارة "شركة سكانسكا").

ثانيا - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٣ - قدم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5) (المجلد الخامس)) مجموعة من التوصيات المتعلقة بإدارة المشروع وبالمسائل المالية. وتركز أهم توصيات المجلس، الواردة في الفقرة ١١ من تقريره، على القضايا المتعلقة بإدارة المشروع. وأوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) إدراج معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع وتقديرات جديدة لتكاليف المشروع الشاملة في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(ب) إيراد الافتراضات الاقتصادية التي تستند إليها التكاليف التقديرية بالتفصيل، ورصد التغيرات في تلك الافتراضات وأثرها على المشروع؛

(ج) وضع سجل موحز للتقييم يعكس حالة العمليات في أي وقت كان؛

(د) إنشاء المجلس الاستشاري وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها

٢٩٢/٥٧.

٤ - وأفاد الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/327)، بأن جميع التوصيات الرئيسية الآنفه الذكر هي قيد التنفيذ. وتشجع اللجنة الاستشارية الإدارة على مواصلة الإسراع بتنفيذ جميع توصيات المجلس.

٥ - وقدم الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، تقديرات جديدة لتكاليف المشروع الشاملة (انظر A/63/477، الجدول ١). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقديرات المذكورة اكتملت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتشير اللجنة إلى أن التصميم والبناء سيكونان قد بلغا مرحلة متقدمة عندما يحين وقت نظر الجمعية العامة في التقرير المرحلي السنوي السادس في مطلع عام ٢٠٠٩، مع ما يترتب على ذلك من آثار في التكاليف المتوقعة. وأبلغت اللجنة، رداً على طلبها الحصول على مزيد من الأرقام المعدة حديثاً، بأن إعداد تقديرات شاملة عملية مكلفة يحتاج القيام بها إلى عدد كبير من الموظفين ومن الأفضل عدم إنجازها أكثر من مرة واحدة في السنة. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تزويد الدول الأعضاء بأدق التقديرات لتكاليف المشروع الشاملة. لذلك فهي على ثقة من أن التقرير المرحلي السنوي السابع سيتضمن تقديرات شاملة جديدة تعد على أساس أحدث المعلومات.

٦ - وذكر مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ١٨ من تقريره أنه يمكن للمناخ الاقتصادي المتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار أن يؤثر على أسعار البناء في نيويورك. وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، أن الانتكاس الاقتصادي الحالي قد يكون مفيداً للمخطط العام لتجديد مباني المقر باعتبار أنه أدى إلى انخفاض تكاليف اليد العاملة ومواد البناء. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التضخم لم يعد يشكل خطراً كبيراً على المشروع وأن بعض العطاءات المطروحة مؤخراً كانت أقل مما كان متوقعاً بنسبة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ في المائة. وأفاد ممثلو الأمين العام، بخصوص انشغال اللجنة الاستشارية بإزاء تزايد خطر الإفلاس، أنه يجري اتخاذ تدابير للتقليل من هذا الخطر بطرق منها استخدام سندات المقاولين. وفي هذا السياق، تكتسي توصية المجلس بشأن رصد الافتراضات الاقتصادية (انظر الفقرة ٣ (ب) أعلاه) أهمية خاصة. لذلك فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أنه ستدرج معلومات تفصيلية عن هذا الموضوع في التقرير المرحلي السنوي السابع.

٧ - وفيما يتعلق بتوصية المجلس بإنشاء مجلس استشاري (انظر الفقرة ٣ (د) أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة طلبت لأول مرة إنشاء مجلس مستقل ونزيه في قرارها ٢٩٢/٥٧. وتمثل الولاية الأصلية للمجلس في إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن المسائل المالية والمسائل العامة المتعلقة بالمشروع (انظر A/57/285 و Corr.1، الفقرة ٦٦). غير أن هذا الاقتراح لم تعقبه أي خطوات متباعدة على أرض الواقع كما ذكر المجلس في الفقرة ٥٢ من تقريره. وأشار المجلس إلى أن الجمعية أعربت في قرارها ٨٧/٦٢ عن أسفها لتأخر تشكيل المجلس الاستشاري وحثت الأمين العام على التعجيل بإنشائه.

٨ - وأشار الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي السادس إلى أن الجهود المبذولة لإنشاء مجلس استشاري ستتواصل (انظر A/63/477، الفقرة ٢٠). غير أن اللجنة الاستشارية أبلغت، رداً على استفسارها، بأن جميع المرشحين المحتملين لعضوية المجلس انسحبوا بسبب مخاوفهم من المسؤولية القانونية. وأبلغت اللجنة أيضاً برأي الأمين العام الذي مفاده أن مهمة المجلس الاستشاري تبدو محدودة في الوقت الراهن باعتبار بلوغ هذا المشروع مرحلة متقدمة، حيث تم الانتهاء من التصميم والشروع في البناء وضمان التمويل.

٩ - وعليه، أبلغت اللجنة الاستشارية باقتراح الأمين العام إسناد دور مستقل ومناسب للمجلس الاستشاري في هذه المرحلة من المشروع، يتمثل في بحث وعرض أفكار حول كيفية تلبية الاحتياجات على المدى الطويل من حيز المكاتب في مقر الأمم المتحدة، لا سيما في ضوء طلب الجمعية العامة دراسة جدوى إنشاء مبنى دائم في المرج الشمالي. وقد تسند أيضاً إلى المجلس الاستشاري مهمة دراسة مسألة أعم هي كيفية تلبية احتياجات المنظمة من حيز المكاتب، نظراً لاستمرار توسيع نطاق وجود المنظمة في نيويورك، والانهاء المحتمل لعقود إيجار معينة مبرمة عن طريق شركة التعمير للأمم المتحدة، وتوافر خيارات أخرى تجارية وخيارات تدعمها الحكومة المضيفة فيما يتعلق بحيز المكاتب بالمنطقة المحاورة لمجمع المقر. وترى اللجنة الاستشارية أن على الأمين العام المضي في إنشاء مجلس استشاري تسند إليه الولاية الأصلية، على أن تعرض أي تغييرات مقترحة لتلك الولاية على نظر الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنها.

١٠ - وبالإضافة إلى التوصيات الرئيسية التي نوقشت أعلاه، أبدى مجلس مراجعي الحسابات بعض الملاحظات بشأن المسائل المالية. وكرر على وجه الخصوص توصيته السابقة بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالفصل بين التكاليف المرسمة وتكاليف تشغيل المشروع (انظر A/63/5 (المجلد الخامس)، الفقرة ٥٧). وأوصى المجلس أيضاً بأن يقوم المكتب، بالتعاون مع شعبة الحسابات، بوضع آلية تربط ربطاً مباشراً بين المصروفات الفعلية والمصروفات المتوقعة وذلك حتى تكون إدارة ميزانية العملية موثوقة بها (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أشار، في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، إلى أن التوصية الأولى هي قيد التنفيذ وأن التوصية الثانية نفذت فعلاً (انظر A/63/327، الفقرات ٢٨٥-٢٨٨).

ثالثاً - التقرير المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

١١ - قدم الأمين العام، في الفرع "ثانياً" من تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)، لمحة عامة عن التقدم المحرز منذ صدور تقريره السابق (A/62/364 و Corr.1) وأكد بأن المشروع ما زال ينفذ طبقاً للجدول الزمني المحدد. وأفاد أيضاً أن تكلفة المخطط العام أقرب الآن من المبلغ المدرج في الميزانية مما كانت عليه وقت إعداد التقرير المرحلي الخامس.

١٢ - وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٧ من التقرير المرحلي، فإن المنظمة أبرمت عقود إيجار لمكان إيواء مؤقت في مبنى ألبانو (الكائن في 305 East 46th Street) في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني (UNFCU) (الكائن في لونغ أيلاند سيتي) والمبنى الكائن في 380 Madison Avenue في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن "تجهيز" جميع تلك الأماكن قد بدأ وأن مواعيد الانتهاء من عملية "التجهيز" حسب التقديرات الحالية هي كما يلي:

(أ) المبنى الكائن في 380 Madison Avenue، الطابق الأول: شباط/فبراير ٢٠٠٩؛
الطوابق الثلاثة عشر المتبقية: حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠٠٩؛

(ب) مبنى ألبانو: أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ج) مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني (أربعة طوابق فقط): حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وأبلغت اللجنة أيضاً أن من المقرر أن يصبح مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي جاهزاً للاستخدام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٣ - وأشار الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره إلى وضع الصيغة النهائية لخطة الانتقال، التي تشمل جميع الإدارات والمكاتب التي ستنتقل إلى مبان أخرى للشروع في أعمال تجديد المقر، في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، أن نسخة أولية من الخطة ستوزع على جميع الإدارات والمكاتب لاستعراضها في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه حصل بالفعل تأخير في الجدولين الزمنيين للتجهيز والانتقال. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، كان يعتقد في البداية أن الأمين العام وأعضاء مكتبه التنفيذي سينتقلون إلى مكان عملهم المؤقت الكائن

مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي في أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر A/63/5) (المجلد الخامس)، الفقرة ٢٤)، غير أن هذا الانتقال لن يتم حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حسب التوقعات الحالية. وتحت اللجنة الاستشارية الأمين العام على أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب أي تأخيرات أخرى في الجدول الزمني للانتقال، حيث إن هذه التأخيرات ستكون مكلفة للغاية كما هو مبين في الفقرة ٣٢ أدناه، ومن شأنها أيضا أن تعطل أعمال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الرابعة والستين.

١٥ - وتناول تقرير الأمين العام أيضا قضية هندسة القيمة (A/63/477، الفرع "خامسا"). وأشار الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي السابق إلى أنه، ومن أجل العودة بهذا المشروع إلى حدود ميزانيته المعتمدة، وهي ٨٧٦,٧ مليون دولار، يجري الاضطلاع بعملية هندسة القيمة في محاولة للبحث عن فرص لتقليل التكاليف بطريقة لا تخل بجودة المشروع ولا بوظيفته (انظر A/62/364 و Corr.1، الفقرة ٣٠). وأشار الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره الحالي، إلى أن العملية أسفرت حتى الآن عن تحقيق وفورات في التكلفة المحتملة تقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار.

١٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أهم تغيير في نطاق المشروع نشأ نتيجة هندسة القيمة هو قرار تحديد مبنى المؤتمرات في مرحلة واحدة بدلا من مرحلتين، وأن ذلك التغيير أسفر عن تحقيق وفورات محتملة في التكلفة تبلغ ١٧,٥ مليون دولار. غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أيضا أن بعض ما يُدعى بالوفورات التي تم تحديدها من خلال هندسة القيمة قد حدثت في الواقع نتيجة لعوامل خارجية متصلة بالسوق. فعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة بأن التغيرات السريعة في تكنولوجيا معدات البث سمحت لفريق المشروع بأن يعيد النظر في موقع وحجم المرفق الدائم للبث.

١٧ - وأشار الأمين العام، في الفقرة ١٥ من تقريره، إلى أن المستوى الحالي لتجاوز تكلفة المشروع يبلغ ٩٧,٥ مليون دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر يهدف إلى تحقيق وفورات إضافية تبلغ ١٠٠ مليون دولار من خلال زيادة الجهود التي تُبذل في عملية هندسة القيمة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن من شأن المناخ الحالي للعطاءات أن يسمح بمزيد من التخفيضات في التكاليف.

١٨ - ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أن عملية هندسة القيمة مفيدة، وتُشجع الأمين العام على متابعتها. ومع ذلك، توصي اللجنة بأن يوضح الأمين العام تعريف هندسة القيمة ليعكس انطواء هذه العملية على تحقيق تخفيضات في التكاليف من خلال الجمع بين إدخال تعديلات على التصميم، واختيار بدائل أكثر كفاءة و/أو أقل تكلفة، إضافة إلى

المنافع المتأتية من تغير الظروف الاقتصادية. وتوصي اللجنة كذلك باتباع نهج حذر إزاء الأخذ بهندسة القيمة لضمان عدم الإخلال بجودة المشروع ووظيفته. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأنه قد يُعاد النظر في اقتراح تم رفضه سابقا يدعو لخفض التكاليف عن طريق تغليف بعض الاسبستوس بدلا من إزالته. وتؤكد اللجنة بأن المنظمة ملتزمة بالحفاظ على صحة الموظفين والوفود والزوار والسياح بالأمم المتحدة، وبالتالي فهي تؤكد على أهمية الامتثال الصارم لأعلى المعايير المطبقة في معالجة مشكلة الاسبستوس.

١٩ - وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تحدد الإدارة في تقديرات التكاليف قيمة الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة (انظر A/63/5 (المجلد الخامس)، الفقرة ٢٨) وتلاحظ اللجنة أن التوصية لم تنفذ. ولا ترى اللجنة الاستشارية أي سبب لعدم الكشف عن هذه التكاليف، ولذلك فهي تطلب من الأمين العام تزويد الجمعية العامة بالمعلومات ذات الصلة للنظر في هذه المسألة. وتحث اللجنة أيضا الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي السنوي السابع وصفا تفصيليا لمبادرات هندسة القيمة التي يجري القيام بها حاليا، وتفصيلا للوفورات المحتملة تحقيقها من خلال كل واحدة من هذه المبادرات.

٢٠ - ووصف الأمين العام في الفرع "سادسا" من تقريره التقدم المحرز في مجال التصميم المستدام. والهدفان الرئيسيان لمبادرات الاستدامة الواردة في التقرير هما خفض استهلاك الطاقة بنسبة مسقطة قدرها ٤٤ في المائة، واستهلاك المياه العذبة بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يضطلع بها الأمين العام للتأكد من أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يساهم في الهدف الشامل المتمثل في "تخضير الأمم المتحدة"، وتلاحظ أنه يتم السعي إلى تحقيق مبادرات الاستدامة المذكورة أعلاه في حدود الموارد المتاحة.

٢١ - وترد تفاصيل عدد من مبادرات الاستدامة الإضافية في الفقرة ١٩ من التقرير. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه المبادرات، التي تشتمل على منشآت متكاملة لتوليد الطاقة الكهربائية الضوئية ودراسة مشروع نماذج إيضاحية لاستخدام طاقة الرياح، لن تُنفذ إلا إذا توفرت الموارد الكافية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُوضع معايير واضحة لاختيار أي مبادرات استدامة إضافية، بما في ذلك تحليل التكاليف والفوائد، وأن توافي بها الجمعية العامة.

٢٢ - وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره، توصلت الأمانة العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى تفاهم مع سلطات المدينة المضيفة والبلد المضيف بشأن العملية التي

تسعى المنظمة عن طريقها إلى الامتثال للقوانين المحلية للبناء والوقاية من الحرائق والسلامة. وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المدينة المضيفة والأمانة العامة، إلى أمور في جملتها أن تطبق الأمم المتحدة طوعاً قوانين البناء السارية في المدينة المضيفة على مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وعلى مقر الأمم المتحدة فيما بعد. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذا الترتيب لا ينطوي على التنازل عن الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة، وأن القصد منه هو ضمان امتثال المنظمة لأعلى المعايير، لا سيما في مجال السلامة من الحرائق. وفي هذا الصدد، تدرك اللجنة الاستشارية أن من الممارسات المتبعة لدى المنظمة، كلما كان ذلك ممكناً، ضمان أن تمتثل أماكن عملها لجميع القوانين والمعايير ذات الصلة في البلد المضيف.

٢٣ - وفي هذا الصدد، ونظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به المدينة المضيفة في مجال السلامة والأمن، فإن اللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على مواصلة المفاوضات بشأن تلك المسألة مع السلطات المعنية.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمشتريات، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن أعمال التجديد قُسمت إلى ٢٥ عقداً فردياً من عقود السعر الأقصى المضمون، تمت ترسية ثمانية منها (خمسة لمبنى المؤتمرات بالمرج الشمالي) (الأساسات؛ والمرافق المقامة تحت الأرض؛ والهيكلي والإطار الخارجي؛ والمعدات الأولية؛ والنظم الميكانيكية والكهرباء، والسباكة، والوقاية من الحرائق)؛ وواحد لمبنى ألبانو؛ وواحد لمبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني؛ وواحد لمكان الإيواء المؤقت في الطابق السفلي الثالث).

٢٥ - ومن المحتمل كما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه، أن يكون المناخ الاقتصادي الحالي مفيداً للمنظمة في جهودها لتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الميزانية المعتمدة. وتشدد اللجنة الاستشارية، على أنه، عند ترسية ما تبقى من عقود السعر الأقصى المضمون، ينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيق الاستفادة القصوى من الظروف المواتية السائدة في السوق. وفي هذا الصدد، قد يرغب الأمين العام في النظر في إجراء تحليل للسوق وإيراد نتائجه ضمن تقريره المرحلي السنوي السابع.

٢٦ - وفي الفقرة ٢٢ من التقرير المرحلي السنوي السادس، أشار الأمين العام إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١ و ٨٧/٦٢، اللذين طُلب منه بموجبهما أن يستقصى سبل زيادة فرص الشراء للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أن التقرير يتضمن معلومات قليلة عن التدابير المحددة المتخذة في هذا الصدد، وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شركة سكانسكا لم تتمكن من استخدام أي مقاولين من

الباطن من البلدان النامية، ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى أن تكاليف العمالة غير المحلية كانت باهظة. وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة الامتثال لأحكام القرارات المذكورين أعلاه. وينبغي إيلاء معلومات تفصيلية عن الخطوات المحددة التي تتخذ لتحقيق هذه الغاية في التقرير المرحلي السنوي السابع للأمين العام.

٢٧ - وبالنسبة للتبرعات، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شجعت الأمين العام، في قرارها ٢٩٢/٥٧ و ٢٥٦/٦٠ و ٢٥١/٦١، السعي للحصول على تبرعات من أجل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه قد تم وضع سياسة للتبرع عمت على الدول الأعضاء في مذكرة شفوية. ووفقاً لأحكام تلك السياسة، فإن الدول الأعضاء مدعوة لتقديم تبرعات نقدية من أجل تحديد أماكن معينة في المجموع. وسيتم الاعتراف علناً بمساهمات تلك الدول عن طريق لوحة توضع في المكان المعني.

٢٨ - تؤيد اللجنة الاستشارية سياسة التبرع، لكنها ترى أنه ينبغي للأمين العام النظر في توسيع نطاقها لتشمل التبرعات العينية التي تتوافق مع مواصفات المشروع، مثل ما يتم التبرع به من معدات تقنية وغيرها من التركيبات والتجهيزات. وينبغي أن تُستخدم التبرعات الواردة، قدر الإمكان، لتغطية تكاليف المشروع، بما فيها التكاليف المرتبطة بالمخطط العام (انظر الفرع الرابع أدناه)، ولأجل ضمان الشفافية، ينبغي توثيق جميع التبرعات وإبلاغ الجمعية العامة بها ضمن تقارير الأمين العام المرحلية السنوية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٩ - وأشار الأمين العام في الفقرة ٣٤ من تقريره إلى أنه، يتعين من أجل تحسين الأمن في مجمع المقر، إجراء بعض التغييرات في المرآب، مما سيؤدي إلى إلغاء حوالي ٣٥٠ موقفاً للسيارات بصورة نهائية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه، ومن أجل الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في المقر، وكذلك لمعايير السلامة والأمن الدولية ذات الصلة، فإنه لن يُسمح بعد الآن بإقامة مواقف السيارات التي تقع في الطابق السفلي مباشرة تحت مبنى الجمعية العامة. وتدرك اللجنة الاستشارية الحاجة إلى تحسين الأمن داخل المجمع. إلا أن التخلص من هذا العدد الكبير من أماكن وقوف السيارات سيؤدي بلا شك إلى تعطيل أنشطة الموظفين وأعضاء البعثات الدائمة. وتبعاً لذلك، ينبغي للأمين العام أن يستكشف حلولاً بديلة، مثل نقل مرآب السيارات إلى جزء آخر من الطابق السفلي. ولكن، إذا تبين أن من المستحيل تحديد بديل قابل للتطبيق، فينبغي للأمين العام بذل قصارى الجهود للتخفيف من الآثار السلبية لهذا الإجراء.

٣٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الخامس وأن تطلب من الأمين العام أن يواصل، في تقريره المرحلي القادم، تقديم معلومات عن حالة المشروع، وجدوله الزمني، والتكلفة المتوقعة لإنجازه، والوضع المتعلق بالتبرعات، واحتياطي رأس المال العامل، وحالة المجلس الاستشاري وخطاب الاعتماد، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي أبرزتها اللجنة في الفقرات السابقة. وينبغي أيضاً تزويد الجمعية العامة بآخر المعلومات عن الوضع النقدي لصندوق المخطط العام واحتياطي رأس المال العامل، وكذلك عن حالة التبرعات والنفقات، للنظر في هذه المسألة. وأخيراً، تشدد اللجنة على الأهمية الحاسمة للتعاون الوثيق بين الإدارات الرئيسية المشاركة في المخطط العام لتجديد مباني المقر في كل مرحلة من مراحل المشروع، وتشجع الأمين العام على مواصلة رصد تنفيذه.

رابعاً - التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

٣١ - قدّم تقرير الأمين العام بشأن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582) استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٨٧/٦٢ وسيلازم خلال فترة التشييد في المخطط العام كما أشار الأمين العام إلى ذلك في الفقرة ١ من تقريره، تكبد زيادات مؤقتة في تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية في أجزاء معينة من الأمانة العامة، وهي الأجزاء التي ستدعم أنشطة التشييد. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام في القرار المذكور أعلاه، أن يبذل قصارى الجهد لتغطية تلك التكاليف من الميزانية المعتمدة للمخطط العام. ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف، خلص الأمين العام إلى أنه لا يمكن استيعاب التكاليف دون أن تترتب آثار سلبية في مشروع المخطط نفسه (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

٣٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام وجه في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رسالة إلى رئيس الجمعية العامة لإبلاغه بأن عدم اعتماد عناصر التكاليف المرتبطة بالمخطط سيؤخر المشروع الأساسي للمخطط العام. وتقدر تكلفة هذا التأخير حالياً بمبلغ ١٤ مليون دولار في الشهر. ونتيجة للرسالة المذكورة أعلاه، وريثما تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة، أقرت سلطة التزام مالي محدودة بمبلغ قدره ٩,٥ ملايين دولار في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، يُسحب من الرصيد النقدي المتاح في حساب المخطط العام. وأقرت سلطة التزام أخرى بمبلغ قدره ٩,٨ ملايين دولار في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٣ - وخلص الأمين العام إلى أن التكاليف المرتبطة المقدرة بمبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٩٧ ١٨٥ دولار (صافيه ٥٦٩ ٠٠٠ ١٧٦ دولار) ستكون لازمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لأربع

إدارات هي: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون السلامة والأمن. وتصل الاحتياجات الإضافية المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى مبلغ إجماليه ٢٠٠ ١٩١ ٣٨ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨١٦ ٣٥ دولار). ويوجز الجدول ٣ في تقرير الأمين العام تلك الاحتياجات حسب الوحدة التنظيمية ووجه الإنفاق.

٣٤ - وتعتقد اللجنة الاستشارية، باعتبار أنه لا تزال هناك أربع سنوات تقريبا على حلول الموعد المتوقع لا اكتمال المخطط العام، أن من السابق لأوانه استنتاج عدم إمكانية تغطية بعض التكاليف المرتبطة أو كلها من الميزانية المعتمدة للمشروع، ولا سيما أنه يمكن لظروف السوق المواتية أن تُسفر في المرحلة المقبلة عن تخفيضات كبيرة في التكاليف (انظر الفقرة ٦ أعلاه). ويساور اللجنة أيضا بعض الشواغل حول الطريقة التي عُرض بها طلب الحصول على موارد إضافية لتغطية التكاليف المرتبطة. فعلى وجه التحديد، هناك عدد من الاحتياجات الواردة في التقرير التي لا تتعلق مباشرة بالمخطط العام، بل بالتحسينات الهيكلية الجارية. ولذلك ترى اللجنة أنه يتعين، دون المساس بالوجاهة النسبية للطلبات نفسها، ألا تعتبر من التكاليف المرتبطة. فالتكاليف المرتبطة يجب ألا تكون من تكاليف الاستثمار أو الالتزامات الطويلة الأجل. وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن الوقت لا يزال مبكرا على اتخاذ أي قرار بشأن الاحتياجات المقدرة من الموارد لفترتي السنتين القادمتين (٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣). وبناء عليه، توصي اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام الاحتياجات المقدرة من الموارد لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ في سياق الميزانيتين المقترحتين لهاتين الفترتين (انظر الفقرة ٦١ أدناه). ومن ثم لم تُعلّق اللجنة تفصيلا في الفقرات الواردة أدناه على المقترحات المحددة ذات الصلة بفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣.

ألف - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

٣٥ - أورد الأمين العام، في الفقرة ١٠ من تقريره، تفاصيل الاحتياجات المتوقعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٨١٠ ٢ دولار طوال مدة المشروع تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى. وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد للتكاليف المرتبطة فيما يخص فترة السنتين الحالية ٣٠٠ ٩٩٥ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن الموارد الإضافية ستُستخدَم في تغطية تكاليف الوظائف المؤقتة المتمثلة في موظفين اثنين لتنظيم المعلومات (من الرتبة ف-٣) وأربعة مساعدين لإدارة السجلات

(من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة ثمانية عشر شهرا، إضافة إلى خمسة أخصائيين في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة ثلاثة أشهر.

٣٦ - واستجابة للشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية فيما يخص الحاجة إلى موظفين إضافيين متفرغين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة، شرح ممثلون عن الأمين العام أن الإدارة تأوي وتتعهد وتدير العديد من قواعد البيانات والنظم المتعلقة بالمهام الحرجة والخاصة بالمؤتمرات، مثل النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد لها (e-Meets) والنظام الإلكتروني للوثائق (e-Doc)، ومن ثم فإنها مسؤولة عن توفير جميع أشكال الدعم الأساسي لتلك النظم. وبناء على ذلك، فإن ملاك الموظفين الحالي لقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإدارة (موظف من الرتبة ف-٥ و ١٦ موظفا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) مشغول تماما ولن يتمكن من تحمل عبء العمل الإضافي الذي سينشأ عن المخطط العام. وأبلغت اللجنة بأنه طوال فترة المخطط العام، سيكون الموظفون المعنيون في إطار المساعدة المؤقتة المطلوبة مسؤولين عن أمور من بينها كفالة حصول الموظفين المنتشرين في ثمانية مواقع على خدمات دعم كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. سيضطلع أخصائيو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإضافيون الخمسة خلال فترة الانتقال التي مدتها تسعون يوما، بالمهام التالية: تخصيص عناوين بروتوكول مراقبة الإرسال/بروتوكول الإنترنت؛ وإعادة تهيئة الأجهزة المشتركة على الشبكة؛ والتحقق من هيكلة الأجهزة المُسيّرة الخاصة بالشبكة؛ والتحقق من إمكانية استعمال موارد نظم المعلومات وموارد المعلومات.

٣٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن الطلب المقدم من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للحصول على مبلغ قدره ٣٠٠ ٩٩٥ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ طلب معقول، ومن ثم توصي الجمعية العامة بالموافقة عليه، على أن يُبذل قصارى الجهد من أجل استيعاب الاحتياجات الإضافية.

باء - إدارة شؤون الإعلام

٣٨ - يُيّن الأمين العام، في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقريره، الاحتياجات المقدرة لإدارة شؤون الإعلام والتي تبلغ ٩٠٠ ٨٥٨ ٣٣ دولار لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وسيكون الجانب الأكبر من تلك الموارد (٨٠٠ ٣٥ ٣٠ دولار) لازما للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وسيُستخدم من أجل الاستعاضة عن معدات الإذاعة العتيقة الموجودة حاليا بنظام متكامل يمثل أحدث التكنولوجيات والمعايير في هذا الميدان. وسيُستخدم مبلغ ١٠٠ ٨٢٣ ٣ دولار المطلوب لفترة

السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للحصول على خدمات استشارية (٣٥٤.٠٠٠ دولار) من أجل المساعدة في تجهيز النظام المذكور أعلاه، وخدمات تعاقدية (٣١٩.١٠٠ دولار) لإعادة هيكلة استوديو إذاعي للمركز الدولي الجديد للإذاعة، ولأمناء المحفوظات السمعية البصرية للاضطلاع بما تتطلبه السجلات السمعية البصرية من أعمال الجرد والتقييم والانتقاء والتصنيف والتعهد والتصريف والفهرسة.

٣٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن معدات الإذاعة في المنظمة تعتبر منذ سنوات عدة عتيقة، وذلك لأسباب من بينها أن التكنولوجيا الأساسية المستخدمة في النظام الحالي تستخدم معدات تناظرية بينما تستعمل معظم الإذاعات الآن التجهيزات الرقمية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن حوالي نصف التكاليف المقدرة لمرفق الإذاعة ستكون لأعمال التركيب. ومن ثم، ومن أجل تجنب ازدواج الإنفاق، أخرجت إدارة شؤون الإعلام الاستعاضة عن النظم الإذاعية الأساسية لثلاث من فترات السنتين حتى يجري تركيب النظم الجديدة في الموقع الجديد للمرفق بالطابق الأول من مبنى المؤتمرات بعد تجديده. وأوضح أن من غير العملي التفكير في نقل المعدات الحالية حيث تجاوزت صلاحيتها للاستخدام بفترة طويلة، ولم يعد المصنعون يوفرون خدمات صيانتها، ولم تعد قطع غيارها متاحة. علاوة على ذلك، فإن من المستحيل تقريبا العثور على متعهد مستعد للاضطلاع بعملية النقل بسبب الشواغل المتعلقة بالمسؤولية القانونية. وأشار أيضا إلى أن كفاءة الخدمة دون انقطاع خلال عملية التجديد تستلزم تشغيل المرفق الجديد قبل خروج المرفق الحالي من الخدمة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية المطلوبة لحفظ السجلات السمعية البصرية، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن مجموعة الأفلام/شرائط الفيديو القديمة الخاصة بالمنظمة مجموعة ضخمة. وتحسبا للمخطط العام، حصلت إدارة شؤون الإعلام على نظام لإدارة الشرائط ليُدمج مع النظام الرقمي. وسيُتيح النظامان للإدارة تنظيم ما بحوزتها من مواد الأفلام والفيديو والسماعات عند نقلها خلال تنفيذ المخطط العام. ولكن اللجنة أبلغت كذلك بأن الموظفين العاملين في المكتبة السمعية البصرية، وهما من فئة الخدمات العامة، لا يتمتعان بالمهارات المتخصصة وليس لديهما الوقت اللازم لفهرسة وحفظ المجموعة وكفاءة استمرار إمكانية اطلاع الباحثين عليها.

٤١ - وترى اللجنة الاستشارية أن مرفق الإذاعة يعد من الأصول البالغة الأهمية للمنظمة، حيث يوفر التواصل مع وسائط الإعلام في العالم ويُمكن من إجراء جميع الاتصالات الداخلية. ولذلك توافق اللجنة على وجود ضرورة عاجلة لتحديث معدات المرفق العتيقة. ورغم الشكوك التي تخامر اللجنة حول إمكانية اعتبار الموارد المطلوبة، من

التكاليف المرتبطة بالمخطط العام بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث إن ضرورة الارتقاء بمرفق الإذاعة قائمة قبل نشأة المخطط العام بفترة طويلة، فإن اللجنة توصي بالموافقة على المبلغ المطلوب لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للخدمات الاستشارية وقدره ٣ ٥٠٤ ٠٠٠ دولار، على أن يُبذل قصارى الجهد من أجل استيعاب الاحتياجات الإضافية وألا تُستخدم خدمات الخبراء الاستشاريين إلا في حالة عدم وجود قدرات داخل المنظمة. ونظراً للأهمية التاريخية للسجلات السمعية والبصرية الخاصة بالمنظمة، توصي اللجنة كذلك بالموافقة على مبلغ قدره ٣١٩ ١٠٠ دولار لأموار منها تكاليف أمناء المحفوظات السمعية البصرية.

جيم - مكتب خدمات الدعم المركزية

٤٢ - يورد الأمين العام، في الفقرات من ١٣ إلى ٢٠ من تقريره، تفاصيل التكاليف المرتبطة المقدرة لمكتب خدمات الدعم المركزية. فهناك موارد مطلوبة طوال فترة مشروع التجديد تقدر بمبلغ ٨٠٠ ١٢١ ٩٧ دولار، منه مبلغ يقدر بـ ١٠٠ ٩٦٣ ١٨ دولار سيلزم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجزء الأكبر من الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٢٠٠ ٣٤٤ ٦٧ دولار) يتعلق بالأثاث والمعدات، بما في ذلك، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام، أثاث مكاتب لحوالي ٥٠٠ موظف ومقاعد لقاءات الاجتماعات وأثاث للردهات والصالات وقاعات الاجتماعات غير الرسمية. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيلزم مبلغ يقدر بـ ٧٠٠ ١٩١ ٥ دولار، يشمل أثاثاً لثلاثمائة موظف سينتقلون إلى الطوابق السفلية لمبنى الأمانة العامة (٢ ١٠٠ ٠٠٠ دولار)، وخزانات جديدة في المكتب لمائتي متعاقد ليست لهم مكاتب (١٦٠ ٠٠٠ دولار).

٤٤ - وتتفهم اللجنة الاستشارية ضرورة شراء أثاث جديد لتجهيز أماكن العمل بعد تجديدها. ومع ذلك، فإن اللجنة ترى أن من الضروري الحد من نفقات الانتقال المؤقت بضمان استخدام الأثاث الحالي كلما أمكن ذلك.

٤٥ - وقد طلب مكتب خدمات الدعم المركزية أيضاً توفير مبلغ قدره ٤٠٠ ٨٠٧ ٦ دولار لتغطية المشروع طوال مدة تنفيذه تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى. ومن هذا المبلغ يرتبط ١٠٠ ٨٨٤ ١ دولار بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن هذه الموارد ستستخدم لتمويل الوظائف المؤقتة الـ ١٣ التالية: وظيفة من رتبة ف-٥ لمنسق مشاريع للفريق المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ ووظيفة من رتبة

ف-٣ لموظف إدارة السجلات؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف نظم معلومات؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف تنسيق تقني؛ ووظيفة من رتبة ف-٢ لموظف إدارة المباني؛ ووظيفة من رتبة ف-٢ لموظف معاون لتخطيط حيز المكاتب؛ ووظيفة من رتبة ف-٢ لمهندس معاون؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لمساعد تقني وإداري؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لمساعد إدارة المرافق؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إدارة السجلات؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لموظف إداري؛ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعدتي شؤون تكنولوجيا المعلومات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الموارد اللازمة لتمويل وظيفتي مساعدتي شؤون تكنولوجيا المعلومات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ستخصص لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشأ حديثاً. ويرد تفاصيل مناقشة هذا الترتيب في الفقرة ٤٧ أدناه.

٤٦ - ولدى اللجنة الاستشارية تحفظات بشأن مستوى المساعدة المؤقتة التي يطلبها مكتب خدمات الدعم المركزية. وترى اللجنة أن بعض الوظائف المؤقتة المدرجة في الفقرة ٤٥ أعلاه، ولا سيما الوظيفة من رتبة ف-٥ المخصصة لمنسق مشاريع الفريق المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي سيتولى المسؤولية عن التخطيط والتنسيق والإشراف العام على الفريق المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر التابع لشعبة المرافق والخدمات التجارية، تبدو حاسمة لنجاح المهمة ولهذا فقد كان من الواجب تخصيص موارد لتمويلها من ميزانية المخطط العام، هذا في حين يبدو أن وظائف أخرى مطلوبة، كوظيفة موظف إدارة السجلات من رتبة ف-٣، تستدعي تنفيذ مهام يمكن للموظفين الحاليين الاضطلاع بها، إما من مكتب خدمات الدعم المركزية أو من مكاتب أخرى تابعة للأمانة العامة.

٤٧ - وفيما يتعلق على وجه الخصوص بالوظائف الثلاث المؤقتة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، أدى إلى إدماج شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية إدماجاً تاماً بالمكتب الجديد الذي تولى، بالتالي، المسؤولية الشاملة عن معالجة الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وُزودت اللجنة الاستشارية ببيان تفصيلي للجزء الذي سيلزم تخصيصه للمكتب الجديد من التكاليف المرتبطة بالمخطط العام (انظر المرفق الأول). وتتضمن تلك التكاليف تمويل الوظيفتين المذكورتين آنفاً لمساعدتي شؤون تكنولوجيا المعلومات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، في حين أنها لا تتضمن تمويل وظيفة موظف نظم معلومات من رتبة ف-٣. وأبلغت اللجنة، عند

الاستفسار، بأن مهام تلك الوظيفة، التي تشمل إدارة خدمات دعم النظام المقدمة إلى البيانات الإلكترونية، لا تدخل في نطاق اختصاص مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذا لا يضطلع المكتب بمهام محددة متعلقة بنظم دعم المؤتمرات. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية بأن من الممكن الاستفادة مما أتاحه إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤخراً من فرص الأخذ بالمركزية والاندماج في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إسناد جميع مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر إلى الموظفين الحاليين.

٤٨ - وكان الأمين العام قد أشار في الفقرات من ١٨ إلى ٢٠ من تقريره إلى أن مجموع الموارد البالغة ٩٠٠ ٠٧٠ ١٠ دولار ستكون لازمة من أجل تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبعد خصم المبلغ المطلوب تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٤٠٠ ٢١٠ دولار)، ستستخدم الموارد المتبقية لتغطية أمور منها الخدمات التعاقدية والاستشارية لترحيل جميع البرامج الحاسوبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مبنى المؤتمرات الجديد بالمرج الشمالي ولاقتناء المعدات المتصلة بالأمن وتركيبها وصيانتها لدعم احتياجات إدارة شؤون السلامة والأمن من المعدات والبرامجيات الحاسوبية اللازمة لمركز القيادة الأمنية الحالي ومركز رئيسي للقيادة الأمنية.

٤٩ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قضت، في قرارها ٢٦٢/٦٣، بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء مركز بيانات ثانوي جديد. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأمين العام يعكف حالياً، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار السالف الذكر، على إعداد تقرير بشأن كيفية التخفيف من المخاطر المرتبطة بترحيل مركز البيانات الرئيسي. وتدرك اللجنة أن مرور عملية ترحيل البيانات إلى مبنى المؤتمرات الجديد بالمرج الشمالي بسلام يعد عنصراً أساسياً من عناصر المخطط العام. ومع ذلك، فمن الواضح أن عملية الترحيل، لا يمكن أن تنفذ بالطريقة المقررة في حال عدم وجود مركز بيانات ثانوي، ويجب البحث عن حلول بديلة. وترى اللجنة الاستشارية أن من الصعب تحديد مستوى الموارد اللازمة قبل الاتفاق على حل قابل للتطبيق. وبالتالي، فإن اللجنة تشجع الأمين العام على إيجاد ذلك الحل بأقصى سرعة.

٥٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عندما يحين وقت نظر الجمعية العامة في الطلب، أي في آذار/مارس ٢٠٠٩ كأقرب موعد، لن يتبقى من فترة السنتين إلا ٩ أشهر فقط. ولهذا السبب، وللأسباب التي وردت في الفقرات السابقة، توصي اللجنة بالتخفيض بنسبة ٤٠ في المائة في الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل خدمات

الدعم المركزية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقابله تخفيض في الموارد غير المتصلة بالوظائف، لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

دال - إدارة شؤون السلامة والأمن

٥١ - أشار الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام إلى أنه يلزم إدارة شؤون السلامة والأمن موارد تبلغ ٤٠٠ ٧٧٧ ٤٢ دولار طوال مدة المشروع. ومن ذلك المبلغ يلزم ما يقدر بـ ٢٠٠ ٣٥ ١٢ دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٢ - وبحسب الأمين العام، يتعلق معظم الموارد بتمويل وحدة أمنية مؤقتة لتوفير التغطية الأمنية وفقاً لمعايير العمل الأمنية الدنيا فيما يتعلق بـ أماكن الإيواء المؤقت وأنشطة التشييد في مبنيي المرج الشمالي والأمانة العامة. وتشمل الوحدة المؤقتة ٨ وظائف مؤقتة من الفئة الفنية (وظيفة من رتبة ف-٥ لمنسق أمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ ووظيفة من رتبة ف-٤ لموظف عمليات الأمن والتخطيط للمخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٤ لموظف تنسيق شؤون أمن تكنولوجيا المعلومات للمخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لمسؤول عن السلامة/خبير في قواعد السلامة للمخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف شؤون الأمن المادي للمخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف امتثال/مراقبة الجودة/تنسيق شؤون الأمن مع الدولة المضيفة بشأن المخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف اتقاء الخسائر والتحقيق للمخطط العام؛ ووظيفة من رتبة ف-٣ لموظف إداري)، و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ و ٩٣ وظيفة لموظفي الأمن. وستنشأ عن زيادة عدد موظفي الأمن تكاليف إضافية من أجل الزي الرسمي، واختبارات الكشف عن تعاطي المخدرات والاختبارات النفسية الأخرى، والتدريب، وإمدادات الذخيرة، ومرافق التخزين وخزانات الأمتعة الشخصية، وتكاليف الاتصالات ولوازم الكلاب. وبالإضافة إلى ذلك، ستلزم معدات التشغيل الآلي للمكاتب، ومعدات أمنية، ومركبات ومقطورات، ومعدات التفتيش بالأشعة السينية وأجهزة الكشف عن المعادن في نقاط الدخول الجديدة التي ينشئها مشروع التشييد.

٥٣ - وحصلت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، على الخرائط التنظيمية لإدارة شؤون السلامة والأمن. بمجملها (المرفق الثاني - ألف) وعلى الخريطة التنظيمية لدائرة الأمن والسلامة في المقر (المرفق الثاني - باء). وتوضح الخريطتان التوزيع المقترح للوظائف المؤقتة التي طلبها الأمين العام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه على إثر قرار الأمين العام منح صلاحية التزام محدودة من أجل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه)، أعلنت

الإدارة عن شواغر لشغل بعض تلك الوظائف. وحتى تاريخه، شغلت وظيفة المنسق الأمني للمخطط العام من رتبة ف-٥، ووظيفة موظف عمليات الأمن والتخطيط للمخطط العام من رتبة ف-٤، ووظيفة الموظف الإداري من رتبة ف-٣ ووظيفتان من وظائف الخدمات العامة. وإضافة إلى ذلك، استُقدم ٢٥ موظفاً أمنياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأُسندت إليهم مهام مراقبة الدخول المتعلقة بالمخطط العام. وكان من المنتظر أن يبدأ، في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ٣٩ موظفاً أمنياً آخر تدريباًهم الأساسية الأولية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالوظائف المؤقتة المطلوبة من الفئة الفنية، ترى اللجنة الاستشارية أنه بالإمكان تقليص عددها، إذ أن في بعض المهام المقترحة ازدواجية مع الوظائف الحالية. فعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة بأن موظف اتقاء الخسائر والتحقيق للمخطط العام من رتبة ف-٣ سيتولى مسؤولية تنفيذ نظام للإبلاغ والتحقيق بشأن الحوادث المتعلقة بسرقة مواد وممتلكات الأمم المتحدة أو إضاعتها أو إتلافها والإصابات المرتبطة بالمخطط العام التي تلحق بالموظفين. وسيتولى ذلك الموظف أيضاً ضمان أن يقوم المتعاقدون بمعالجة مسائل السرقة/الإضاعة المرتبطة بمعداتهم، في جملة أمور، وألا تلقى مسؤوليتها على الأمم المتحدة. وتشير اللجنة إلى أن إدارة شؤون السلامة والأمن لديها وحدة مخصصة للتحقيقات الخاصة تعنى بمسائل منها السرقة والإضاعة. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن الإدارة لديها أيضاً وحدة للأمن المادي. ولهذا، فلا بد من وجود سبيل لإضافة مهام الوظيفة المقترحة لموظف الأمن المادي للمخطط العام من رتبة ف-٣، التي تشمل المسؤولية عن جميع مسائل الأمن المادي لمواقع البناء وعن ضمان دقة المقترحات المقدمة بشأن تحصين محيط الموقع ودخله ونظم الأمن الإلكترونية، إلى واجبات موظفي تلك الوحدة الحاليين.

٥٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات تبين بالتفصيل الأساس الذي قررت الإدارة بناء عليه أنها ستحتاج إلى ٩٣ ضابطاً أمن إضافي طوال فترة المخطط العام، لكنها لم تحصل على هذه المعلومات. وينبغي أن تُقدم تلك المعلومات، بما في ذلك بيان نشر ضباط الأمن الإضافيين الحاليين والمقترحين، حسب الموقع، إلى الجمعية العامة كي تنظر في هذه المسألة. وتدعم اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز سلامة وأمن أماكن الأمم المتحدة، وتذكر الأعباء الإضافية التي ستقع على عاتق دائرة الأمن والسلامة نتيجة لنقل موظفي الأمانة العامة إلى عدة مواقع خارج المقر طوال مدة المشروع. وبالرغم من ذلك، ترى اللجنة أنه قد يتسنى خفض مجمل التكاليف المرتبطة للإدارة من خلال تعيين عدد أقل من ضباط الأمن وذلك في غياب اقتراح مبرر تماماً، وبالنظر إلى أن انخفاض الاحتياجات الأمنية في مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات خلال فترة التجديد يمكنه إتاحة الفرصة لنقل بعض الموظفين الحاليين. وقد يؤدي هذا، بدوره إلى انخفاض تناسبي

للاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات. وتأمل اللجنة أن يتخذ الأمين العام الخطوات اللازمة لضمان ألا يتم الاحتفاظ بوظائف ضباط الأمن المؤقتة المطلوبة بعد تاريخ الانتهاء من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٥٦ - وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن الموارد المطلوبة للتدريب يمكن خفضها بقدر أكبر عن طريق تجنيد أفراد تم بالفعل تدريبهم والتصريح لهم بالعمل في مجال سلامة وأمن مواقع البناء.

٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، للأسباب المبينة في الفقرات السابقة، ونظرا لتوقيت نظر الجمعية العامة في الاقتراح (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه)، بتخفيض نسبته ٤٠ في المائة في الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة لإدارة شؤون السلامة والأمن، يقابله خفض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٨ - طلب الأمين العام من الجمعية العامة في الفقرة ٢٣ (أ) من تقريره الموافقة على المستوى الإجمالي للتكاليف المرتبطة المقدرة بمبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٩٧ ١٨٥ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٦٩ ١٧٦ دولار). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه رغم ثقة الأمين العام بأن التقديرات قد شملت جميع الاحتياجات الممكنة من التكاليف المرتبطة بالمخطط العام طوال مدة المشروع، فإنه لم يستبعد احتمال نشوء تكاليف إضافية غير متوقعة على مدى السنوات الأربع المقبلة. وتبعا لذلك، وفي ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات السابقة، لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المستوى الإجمالي للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام.

٥٩ - وطلب الأمين العام من الجمعية العامة في الفقرة ٢٣ (ب) من تقريره الموافقة على إجمالي التكاليف المرتبطة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ صافيه ٧٠٠ ٨١٦ ٣٥ دولار (إجماليه ٢٠٠ ١٩١ ٣٨ دولار). وفي ضوء الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ صافيه ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٧٦٨ ٧٠٠ دولار، موزع على النحو التالي: ٩٩٥ ٣٠٠ دولار تحت الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ و ١٠٠ ٨٢٣ ٣ دولار تحت الباب ٢٧، الإعلام؛ و ١٠٠ ٣٥٦ ١٣ دولار تحت الباب ٢٨، دال، مكتب خدمات الدعم المركزية؛ و ٤ ٥٢١ ٦٠٠ دولار تحت الباب ٣٢،

التشييد والتعديلات والتعيينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ و ٣٠٠ ٥٧٦ ٧ دولار تحت الباب ٣٣، السلامة والأمن؛ و ٣٠٠ ٤٩٦ ١ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل من الإيرادات في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦٠ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢٣ (ج) من تقرير الأمين العام، ترى اللجنة الاستشارية أن الأمر متروك للجمعية العامة كي تقرر ما إذا كان ينبغي تعليق أحكام تطبيق الأرصدة الدائنة بموجب البنود ٢-٣ (د)، و ٣-٥ و ٤-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٧٦٨ ٣١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار)، من أجل تلبية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦١ - وأخيراً، وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢٣ (د) من تقرير الأمين العام، لا ترى اللجنة الاستشارية سبباً لتسجيل تقدير أولي مقدماً لفترتي السنتين المقبلتين. ولذلك توصي بعرض احتياجات التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ في الميزانيات البرنامجية المقترحة لهاتين الفترتين.

المرفق الأول

بيان تفصيلي للجزء المخصص لميزانية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التكاليف المرتبطة بالمخطط
العام لتجديد مباني المقر

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠٠٨
تكاليف الموظفين الأخرى								
المساعدة المؤقتة العامة ^(١)	صفر	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	٤٦١ ٤٠٠	٦١٥ ٢٠٠
المجموع الفرعي - تكاليف الموظفين الأخرى	صفر	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	١٥٣ ٨٠٠	٤٦١ ٤٠٠	٦١٥ ٢٠٠
الخبراء الاستشاريون								
خبير استشاري	صفر	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي - الخبراء الاستشاريون	صفر	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية								
التدريب وإعادة التدريب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المهندسة التعاقدية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
خدمات تجهيز البيانات	صفر	١ ٥١٩ ٧٣٣	١ ٥١٩ ٧٣٣	٤٨٣ ٢٠٠	٤٨٣ ٢٠٠	٤٨٣ ٢٠٠	١ ٤٤٩ ٦٠٠	٢ ٩٦٩ ٣٣٣
المجموع الفرعي - الخدمات التعاقدية	صفر	١ ٥١٩ ٧٣٣	١ ٥١٩ ٧٣٣	٤٨٣ ٢٠٠	٤٨٣ ٢٠٠	٤٨٣ ٢٠٠	١ ٤٤٩ ٦٠٠	٢ ٩٦٩ ٣٣٣
مصرفوات التشغيل العامة								
استئجار أماكن العمل	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
تجهيز البيانات والتشغيل الآلي للمكاتب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الخدمات المتخصصة الأخرى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
خدمات صيانة متنوعة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع الفرعي - مصرفوات التشغيل العامة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الأثاث والمعدات								
أثاث ومعدات المكاتب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المركبات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع الفرعي - الأثاث والمعدات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠-٢٠١٢	٢٠٠٨-٢٠١٢
تحسينات أماكن العمل ^(ب)						
صفر	٢٠٧٨ ١٠٠	٢٠٧٨ ١٠٠	٢ ٢٨٩ ١٠٠	صفر	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٨٩ ١٠٠
صفر	٢٠٧٨ ١٠٠	٢٠٧٨ ١٠٠	٢ ٢٨٩ ١٠٠	صفر	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٨٩ ١٠٠
صفر	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٢ ٩٢٦ ١٠٠	٦٣٧ ٠٠٠	٢ ١٣٧ ٠٠٠	٥ ٧٠٠ ١٠٠
صفر	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٢ ٩٢٦ ١٠٠	٦٣٧ ٠٠٠	٢ ١٣٧ ٠٠٠	٥ ٧٠٠ ١٠٠
صفر	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٣ ٧٧٥ ٦٣٣	٢ ٩٢٦ ١٠٠	٦٣٧ ٠٠٠	٢ ١٣٧ ٠٠٠	٥ ٧٠٠ ١٠٠

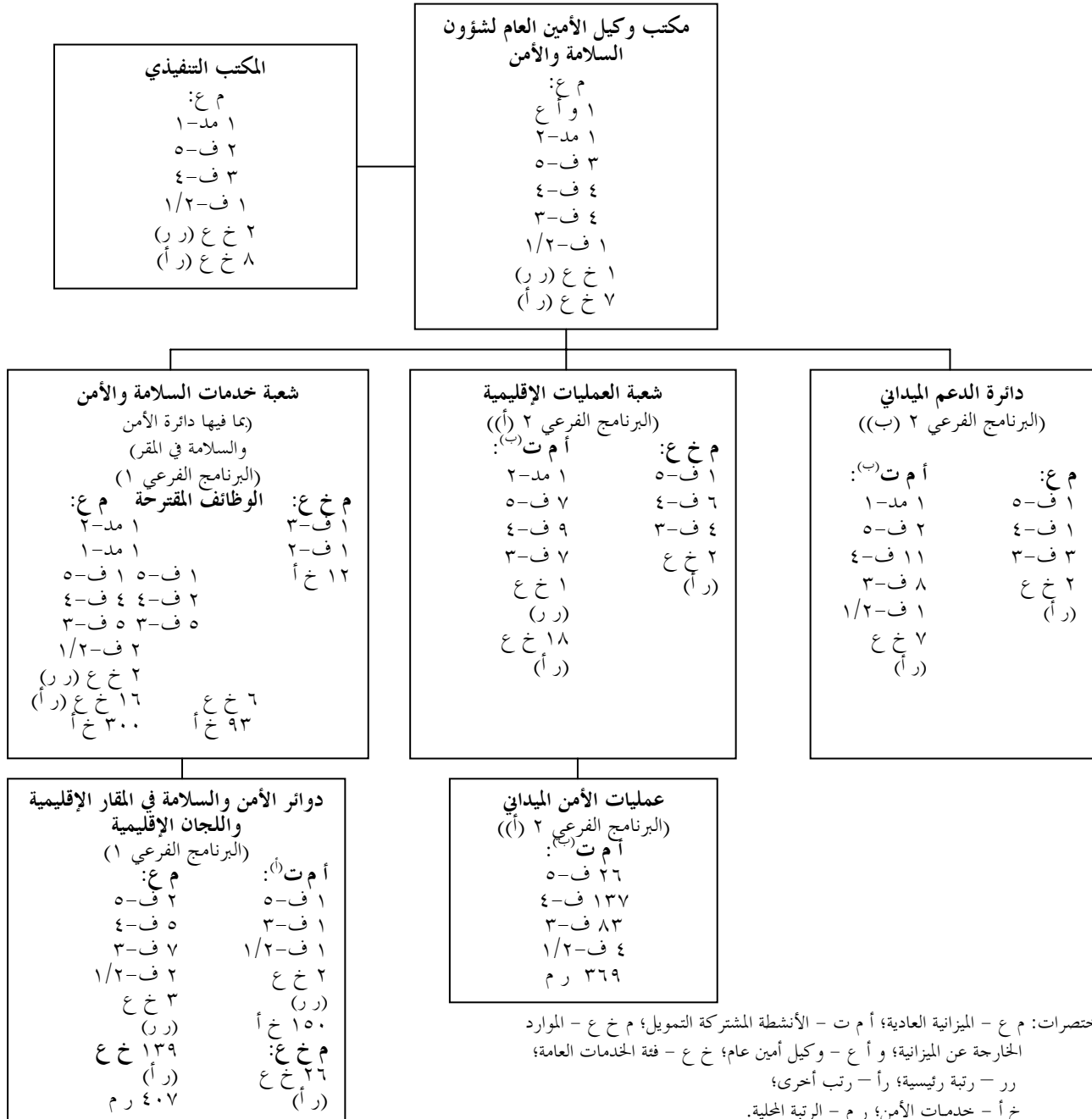
(أ) مساعد شؤون تكنولوجيا معلومات (خ ع ر أ).

(ب) ستصدر تحت الباب ٣٢: التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية.

المرفق الثاني

ألف - إدارة شؤون السلامة والأمن: الخرائط التنظيمية

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩



09-24690



* وظائف مقترحة جديدة للمخطط العام ٨ ف، ٦ خ ع، ٩٣ خ أ